

تجديد الانتماء عبر التغيير والبناء (*)



تحرير: أ. ماجدة إبراهيم

أ. مدحت ماهر (**):

مرحبًا بحضراتكم في مركزكم مركز الحضارة للدراسات السياسية، وفي ملتقاكم ملتقى الحضارة الذي نسعى خلاله لتأكيد الصلة البحثية بالواقع الاجتماعي والسياسي للوطن والأمة وفي قلب ذلك أفراد الباحثين والمهتمين بهذا الشأن.

مركز الحضارة كما تعرفون عنه تم تأسيسه منذ حوالي خمسة عشر عامًا، منها شهور أخيرة في عصر الحرية النسبية التي نعيشها الآن منذ قيام ثورة ٢٥ يناير، وأربعة عشر عامًا في التحضير لها. مركز الحضارة للدراسات السياسية هو أحد المراكز البحثية التي تحاول أن تضع لبنة بسيطة في مشروع نهضة الأمة وإخراجها من كبوتها، ولكن بالطبع في مجال شديد التخصص والخصوصية هو المجال الأكاديمي أو «مجال العلم» (العلوم الاجتماعية والإنسانية بصفة عامة، والعلوم السياسية بصفة خاصة) وإن كان أقرب إلى العلمية «المتشوفة» إلى العملية، ومنها إلى العملية المبنية على العلمية؛ ذلك من خلال محاولات دائمة للتأصيل لرؤية كلية إسلامية يمكن أن نتعامل بها مع مجال العلوم الاجتماعية الحديثة التي تدرس الواقع. فمركز الحضارة مؤسسة تجسد جهد جماعة علمية ومدرسة فكرية تؤصل عبر عقود لما يسمى «المنظور الحضاري» للعلوم والدراسات السياسية والاجتماعية، سواء كان المنظور

(*) نص مفرغ ومحور للقاء عُقد ضمن لقاءات "ملتقى الحضارة" لعام ٢٠١١ بتاريخ: ٢٦/١٠/٢٠١١.

(**) المدير التنفيذي لمركز الحضارة للدراسات السياسية.

الحضاري المقارن أو المنظور الحضاري الإسلامي في المواضيع التي نرغب في أن نبرز فيها خصوصيتنا الحضارية والثقافية؛ فدائمًا ما نريد أن نتج أدوات منهجية ومعرفية يمكن للباحثين والدارسين الاستعانة بها في فهم الواقع والدراسة العلمية له.

وفي الفترة الأخيرة -منذ حوالي ست أو سبع سنوات- كنا نتساءل عن مسألة «تفعيل» هذا المنظور على أرض الواقع، وذلك منذ مرحلة مبكرة من عمل هذا المركز. هذا التفعيل بدأت خطاه على مراحل ومنها:

- تأسيس نموذج محاكاة طلابي لمنظمة المؤتمر الإسلامي (MOIC)؛ وكان الهدف الأساسي من تأسيسه هو تفاعل المنظور الحضاري الإسلامي مع الشباب مباشرة من خلاله^(١).

- ومن خلال دورات تعقد سنويًا مثل: «دورة التثقيف الحضاري»^(٢)، وهي

(١) يعقد نموذج محاكاة منظمة المؤتمر الإسلامي (MOIC) نشاطه سنويًا منذ ٢٠٠٦ وحتى الآن داخل كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، ويتضمن سلسلة من مواد وأنشطة توعوية وتدريبية للطلاب حول الأمة الإسلامية والعالم الإسلامي وقضاياهم ثم عقد مؤتمر طلابي سنوي يناقش أهم قضايا الأمة والمنظمة. وقد عقد مؤتمره لعام ٢٠١١ في مدينة اسطنبول التركية تحت عنوان: "النموذج الدولي الأول لمنظمة المؤتمر الإسلامي" (I-MOIC) (في الفترة من ١٢: ١٧ يوليو ٢٠١١) بالتعاون مع مكتب التعاون الإسلامي باسطنبول، الأمر الذي يمثل خطوة متقدمة نحو نشر ونقل خبرة هذا النموذج إلى الدول الأخرى. وعمومًا تمثل نماذج المحاكاة نشاطًا طلابيًا غير تقليدي يعتمد على ربط الطلبة بواقع المؤسسات والمنظمات العاملة في مجال تخصصهم ومحاكاة لها من حيث هيكلها وطبيعة العمل فيها وآليات اتخاذ القرارات والتعامل مع القضايا المهمة والملحة التي تتعرض لها المنظمة المحددة. يكتسب الطالب في هذا النشاط الطلابي، الذي يتم تحت إشراف أكاديمي، جانبًا مهمًا من مهارات وآليات العمل في تلك المؤسسات. وهو نشاط نشأ في الجامعات الأمريكية. وفي التجربة المصرية، انتقلت خبرته من أروقة الجامعة الأمريكية بالقاهرة إلى جامعة القاهرة واحتضنته كلية الاقتصاد والعلوم السياسية منذ ما يقرب من عقد ونصف، وبدأ بمحاكاة المنظمات والمؤسسات السياسية والاقتصادية المحلية والدولية (كالأمم المتحدة، والجامعة العربية، والبورصة المصرية، ومجلس الشعب المصري، ومنظمة المؤتمر الإسلامي...) وتنامت الخبرات العملية فيه وانتشر منذ سنوات في كليات أخرى وتخصصات أخرى ومنها: نموذج محاكاة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، وغيره من نماذج وأمثلة. (المحرر).

(٢) يقوم كل من مركز الحضارة للدراسات السياسية ومركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات بجامعة القاهرة بتنظيم دورة تثقيفية سنوية للشباب تحت عنوان "التثقيف الحضاري"، عقد منها سبع دورات بدءًا من عام ٢٠٠٥-٢٠١١.

محاولة لتحويل الخطاب العلمي الرصين إلى خطاب فكري وثقافي وتثقيفي عام، إلى جانب دورات تدريبية وتفاعلية أخرى متعددة.

- وكان من ضمن الأنشطة التي بدأت عام ٢٠٠٧: الملتقى الشهري لمركز الحضارة (ملتقى الحضارة)^(١)، الذي حاول المركز من خلاله أن يتفاعل مع الواقع على مستويين: مرة أخرى مع شباب الجيل الصاعد الذي يحاول أن يحمل الراية (وبالطبع أنا منهم، وإن كنت الآن أتحدث باسم المركز)، والمستوى الآخر هو التفاعل مع قضايا المجتمع والأمة؛ بحيث نرى كيف يتعامل المنظور الحضاري مع القضايا والمسائل الجارية التي تهم الناس. ولقد خطونا خطوات في هذه المسألة، وكان من أهم فوائدها أنه أصبح للمركز دائرة أخرى أوسع من دائرة الباحثين العاملين فيه والعاملين معه.

عندما اندلعت ثورة ٢٥ يناير شعرنا بإحساس أن هذه الثورة بها الكثير من الملامح الحضارية والنموذج الحضاري الذي كنا نتمناه. ولقد كتبت أستاذتنا الدكتورة نادية مصطفى دراستين مكملتين لبعضهما البعض تحت عنوان «الثورة المصرية نموذجًا»^(٢) لأنه بالفعل عندما تأملنا فيها بعمق وجدنا أن «نموذج القيم»

(١) جاء اللقاء الافتتاحي للملتقى الحضارة تحت عنوان "مسؤوليات الباحث الإنسان". وسار الملتقى بعدها على خطة تتضمن مجموعة لقاءات يجمعها خيط ناظم يعكس القضايا التي تحوز اهتمام جمهور الملتقى، حيث جاءت السلسلة الأولى من اللقاءات حول "مداخل فهم المجتمع المصري"، والتي استغرقت خمسة لقاءات متتالية. بينما دارت السلسلة الثانية من لقاءات الملتقى خلال عام ٢٠٠٨ تحت عنوان "العلوم الشرعية والباحث الاجتماعي... مفاهيم وإشكالات" حول العلاقة بين العلوم الشرعية والعلوم الاجتماعية. في حين احتل حدث "العدوان على غزة ٢٠٠٩" محور اللقائين الأولين للملتقى الحضارة لعام ٢٠٠٩ في إطار الخيط الناظم للملتقى في عام ٢٠٠٩ الذي تناول "واقع الأمة: رؤى وقضايا". ثم جاءت السلسلة الرابعة للملتقى الحضارة تحت عنوان "دوائر الانتماء: التأصيل... والتحديات... والمجالات" التي بدأ تنفيذها من مارس ٢٠١٠ بالتعاون مع مركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات) لتستمر وتستكمل في ٢٠١١ باللقاء الذي بين أيدينا: تجديد الانتماء عبر التغيير والبناء... من أجل تفعيل الانتماء إلى الوطن والأمة. (المحرر).

(٢) - د. نادية محمود مصطفى: الثورة المصرية نموذجًا حضاريًا "فهل تؤسس المرحلة الانتقالية لتغيير حضاري؟"، سلسلة الوعي الحضاري (١)، القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، ٢٠١١.

والمخزون الحضاري للأمة» (بقول العلامة منى أبو الفضل - رحمها الله) أصبح موجودًا وفعالًا على الأقل خلال فترة الثورة، وأيضًا فكرة «الجامعية» بمعنى الجمع بين الأشياء التي كانت تبدو متناقضة قبل ذلك، فالمبدأ والمصلحة اجتماعًا، وكذا دوائر الانتماء؛ فقبيل الثورة مباشرة كان هناك شعور متنامي بالتراجع، وكان من ضمن هذا التراجع: تراجع الإنسان عن الفاعلية أو القدرة على الفاعلية، وتراجعته حتى عن الرغبة في الفاعلية، وأخطر شيء هو تراجع الإنسان عن الرغبة في الفاعلية، وهذا يمكن أن يظهر في مؤشرات ضعف الانتماء. الأمر الذي دفعنا للاعتناء خلال ملتقى الحضارة بمسألة الانتماء وكشف حال الانتماء في الدوائر المتعددة: الدائرة المصرية الوطنية القريبة جدًا إلى النفس، والدائرة العربية، والدائرة الإفريقية، والدائرة الإسلامية، والدائرة العالمية والإنسانية.

كل ذلك ضمن رؤيتنا العامة في المنظور الحضاري ومدرسته الواسعة التي ترى دوائر الانتماء كدوائر متحاضنة، وأن الانتماء يصنع تنمية، لكن اتضح أيضًا أن التنمية تصنع الانتماء؛ لأن انعدام التنمية يمكن أن يكون له تأثير سلبي على الانتماء، فالمسألة مركبة بين الانتماء والتنمية: ما بين إحساس أن بلدي ينمو وإحساسي بأنني أنتمي إليه. ومن هنا، قررنا أن يكون لقاءنا اليوم تكملة لهذا المعنى، ولكن مع مراعاة السياق الذي نعيش فيه الآن وهو: عملية إعادة بناء مصر دولة ومجتمعًا، فاختارت أ. سمية عبدالمحسن (الباحث المسئول عن ملف ملتقى الحضارة بالمركز) هذا العنوان، وهو تجديد الانتماء عبر التغيير والبناء، فالانتماء ليس فكرة يمكن أن تُنقل بالكلمات فقط، ولكن من أهم عوامل تأسيسها وتأكيداتها وإنعاشها أن يشارك

- د. نادية محمود مصطفى: الثورة المصرية نموذجا حضاريا (٢) "مرحلة ما بعد الاستفتاء: تداعيات الاستقطاب العلماني-الإسلامي على التغيير الحضاري"، سلسلة الوعي الحضاري (٣)، القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، ٢٠١١.
- ويجري الإعداد للجزء الثالث من الكتاب.

الإنسان في إعادة بناء مجتمعه ووطنه وأمته، فعندما يشارك ويبنى شيئاً بالطبع سيعز عليه أن ينهدم هذا الشيء فيما بعد، وهذه المعزة هي التي نطلق عليها «الانتماء».

وعليه، قرر فريق ملتقى الحضارة أن يعرض مجموعةً من التجارب التي تجدد الانتماء فيها من خلال التجربة العملية بالمشاركة والبناء، وما أكثر التجارب والمبادرات الفعّالة الآن في بر مصر. وإن كان «الغيش السياسي» خلال المرحلة الانتقالية يُغيم عليها، لكنها موجودة ومع الوقت سيكون لها تأثير في أرض الواقع، وقد اخترنا منها ثلاث تجارب:

- تجربة من التجارب المتعلقة بالمكان؛ التي جعلت الناس تُفعل وتزيد من انتمائها للمكان، فاخترنا أحد خبرات وتجارب اللجان الشعبية ودورها في التنمية المجتمعية: خبرة اللجان الشعبية بصفتهم اللب. حيث اللجان الشعبية بمفهومها التنموي ودورها التوعوي وليس الاقتصار على دورها الأمني فقط، وهو المعنى الأقرب لمفهوم «العمل المحلي» الذي يجعل الإنسان ينتمي إلى محل ومكان معين. يستعرض لنا هذا النموذج اليوم كل من: محدثكم (مدحت ماهر) وأ. ماجدة إبراهيم التي ستعرض تجربتها في تكوين لجان شعبية نسائية، خاصة في ظل اعتراضات وقيود كثيرة وكيف تُحل هذه القيود ويعاد صناعة الانتماء فيها؟

- تجربة من التجارب المتعلقة بالزمان؛ فاخترنا أحد خبرات وتجارب توثيق الثورة المصرية: مبادرة «وثق» بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، والتي تهدف إلى حفظ ذاكرة الإنسان والوطن وتخلق انتماء بين الأجيال أو الطبقات العمرية المختلفة. وتعرض لنا التجربة اليوم أ. نسبية أشرف.

- وهناك تجربة الانتماء فيها لا يكون للمكان أو الزمان بقدر ما هو الانتماء للإنسان: فاخترنا أحد الخبرات والتجارب الإغاثية: تجربة مشاركة نموذج محاكاة منظمة المؤتمر الإسلامي (MOIC) في المشاركة في العمل الإغاثي الخاص

بالصومال، التي تعكس كيف يتحرك إنسان عندما يشعر بأن إنسانية إنسان آخر إما مهدورة وإما ستضيع تمامًا بالرغم من المسافة المكانية وربما المسافة الفكرية والانتهاية التي قد تفصل بينهما فيجمعهما الإنساني المشترك. وكان من المفترض أن يتواجد معنا لعرضها اليوم أحد ممثلي MOIC وهو أ. أيمن إيهاب، لكن لظروف خاصة به اعتذر في اللحظات الأخيرة قبيل اللقاء.

أبدأ معكم باستعراض التجربة والنموذج الأول:

الانتماء بالتنمية والبناء: تجربة نموذج من اللجان الشعبية ودورها في التنمية المجتمعية:

بصفتي أعمل في لجان شعبية تنموية وتوعوية بدأت مبكرًا بمجرد التنحي في فبراير ٢٠١١، وحاولت أن أعد دراسة عن اللجان الشعبية عبر بر مصر كله، سواء من خلال اللقاءات مع ناس لكن كان معظمهم في محافظتي: الجيزة والقاهرة، أو أن أتابع الأخبار عبر الصحف عن اللجان الشعبية في مناطق مثل: الشيخ زايد، إدفو، المحلة، الإسكندرية، وقد خلصت إلى:

لفظ اللجان الشعبية لم يكن شائعًا في مصر خلال الفترة السابقة على ثورة ٢٥ يناير، ولكنه وُجد وثبت (فجأة)، ولم يناقش أحد تسميتها: هل هي لجان أم فرق أم وحدات؟ وهل وصف شعبية حقيقي أم هي ليست شعبية؟ ففي وقت العمل لا تقف الناس عند الكلمات.

لكن هذه الكلمة (اللجان الشعبية) كانت موجودة في الفكر الاشتراكي، وكان النظام الليبي قد احتفظ بها بشكل كبير، وكذا فعلت بعض النظم التي لا تزال تُبقي على جزء من الاشتراكية، فوجدت في دول شرق أوروبا والدول اللاتينية وغيرها.

في الحالة المصرية، كلمة اللجان الشعبية نشأت ليلة ٢٨ يناير ٢٠١١ مع وجود الانفلات الأمني الذي حدث نتيجة انسحاب الشرطة إبان الثورة، فظهرت اللجان

الشعبية التأمينية التي يقول لسان حالها: إذا غابت الدولة فالمجتمع يمكن أن يقوم بهذه الوظيفة التي غابت؛ فالدولة لم تسقط كلها ولم تقف كل وظائفها وإنما حدث لها نوع من الصدمة، لكن هذه الوظيفة الضرورية والمهمة (الأمن) خرج لها المجتمع حتى يسد هذه الثغرة فكان ذلك بداية دور اللجان الشعبية*. لا تزال كلمة اللجان الشعبية عالقة في أذهان الكثير من الناس كشيء جيد، وإن أصبحت تستثير حفيظة بعض الناس في كثير من المواقع، لكن الجميل أن الكثير من هذه اللجان بمجرد أن بدأت أجهزة الأمن تعود مرة ثانية حوّلت اللجان الشعبية اتجاهها وثبتت أقدامها في القيام بوظائف أخرى تسد بها وظائف الدولة الغائبة. لكن الحقيقة أن نظرة أعمق لمسألة اللجان الشعبية تعبر عن أن مصر في مرحلة إعادة تأسيس وإعادة بناء وأنها قابلة لذلك، وأن مسألة اللجان الشعبية خلال الأشهر الثمانية الماضية تعبر عن أن العلاقة بين المجتمع والدولة قابلة لإعادة التأسيس.

ماذا يعني ذلك؟ كيف كان شكل وطبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع في مصر قبل ثورة ٢٥ يناير؟ فالفترة الماضية (ويمكن القول إنها مائتي عام منذ نشأة الدولة القومية الحديثة في مصر وليس فترة مبارك فقط) تغوّلت الدولة القومية جدًّا واحتكرت كل الوظائف العامة. فالدولة احتكرت كل وظائف المجال العام، فحتى التنظيم أمام المنازل صارت الدولة هي التي تنظم هذه المسألة، كل صغيرة وكبيرة خارج بيت الإنسان (مجاله الخاص) أصبحت تنظمها الدولة، فتحول المواطن إلى «عميل» عند الدولة؛ فالدولة هي محتكرة الوظيفة وتحولها أحيانًا إلى سلطة وليس خدمة، والمواطن وفق هذا المنطق يصبح «عميلًا»/ «زبونًا» يتلقى الخدمة بكيفيات

* تجربة اللجان الشعبية التي تظهر عفويًا من المجتمع خلال الفراغ الأمني إثر انسحاب قوات الأمن التابعة للنظام الحاكم إبان الثورة تجربة تكررت في عدة خبرات ثورية قبل تجربة ثورة يناير ٢٠١١ في مصر مثل: بعض دول أوروبا الشرقية، وكذا في الثورة التونسية ٢٠١١. هذا وإن ظل للتجربة المصرية تمايزاتها عن التجارب الأخرى في بعدها التكافلي الكبير ثم تحول بعضها للدور التنموي والمجتمعي. (المحرر).

وضمن عقود غالباً ما تكون عقود «إذعانية».

في هذه الحالة، ومع وجود استبداد سياسي، أدى ذلك إلى ما يمكن تسميته «استقالة المجتمع» حتى تم عمل ثلاثية: انعدام الفعالية - وانعدام رغبة في الفعالية - وانعدام القدرة على الفعالية: فليس هناك فعالية في المجال العام لأفراد المجتمع وتكويناته، ثم بعد فترة لا تتوافر القدرة على هذه الفعالية نظراً لعدم ممارستها لفترة طويلة، وبعد فترة لم يعد هناك رغبة في الفعالية، فلا ممارسة ولا قدرة ولا رغبة بل أصبح هناك أيضاً غياب لشيء يسمى «المجتمع» عن أن يكون له وجود في المجال العام حتى ولو كان شكلياً، أصبح القادر الوحيد والفاعل والراغب الوحيد - وإن كان أحياناً لا يفعل شيئاً في المجال العام ويتركه في حالة فراغ - هو الدولة. هذا الأمر لم يكن موجوداً في النموذج الحضاري الإسلامي، وأنا دائماً أضرب مثلاً غريباً: عندما جاءت حملة نابليون، ففي لحظة من لحظات الزمن ذهب الدولة ولم يبق في مصر إلا المجتمع؛ فاللذين كانوا يمارسون الإدارة والحماية والتأمين في الدولة في ذلك الوقت كانوا هم المماليك والعثمانيون. حيث كان في مصر حينها مجتمع قوي الذي أصبح (بعد سقوط الدولة على يد الحملة الفرنسية) ووجهاً لوجه مع أقوى رجل في العالم وقتها بمعنى الكلمة (وهو نابليون)؛ حيث إنه سبب أضراراً في كثير من النظم الأوروبية وكان محتلاً لكثير من الدول كاملة وأجزاء من دول أخرى، فاحتل كل أسبانيا وكل هولندا وكل بلجيكا وأجزاء من بولندا، وأجزاء من شمال إيطاليا، فاستطاع السيطرة على كل المنطقة المحيطة به. في المقابل، فإنه حين يأتي على دولة (في هذا الوقت) متخلفة مادياً وتقنياً مثل مصر فإذا به لا يستطيع أن يمحك بها عدة أشهر، واضطر أن يهرب متخفياً، وإذا بقائد الحملة الذي خلفه (كليبر) يُقتل، والثالث (مينو) يضطر أن يُسلم... فما جبروت هذا المجتمع والشعب الذي جعل الحملة الفرنسية لا تستطيع أن تُكمل ستة وثلاثين شهراً، وهذا لا بد أن يكون له

تفسير عقلائي واضح وهو أن المجتمع كان مُتعافياً؛ فكان هناك ما يُسمى بـ«الشريحة الوسطى» أو قطاع أوسط بين الدولة والمجتمع، وبمجرد سقوط الدولة شرعت هذه الشريحة في العمل، فالعلماء وكبار شيوخ الطرق الصوفية وشيوخ الصناعات والحرف استطاعوا أن يشعلوا ثورتين خلال عدة أشهر (ثورة القاهرة الأولى وثورة القاهرة الثانية)، وكانتا ثورتين مسلحتين ضد الحملة الفرنسية، واستطاعوا أن يكبدوا الحملة أكبر خسائر، وبعد رحيل الحملة استطاعوا أن يختاروا والياً جديداً من اختيارهم (محمد علي باشا).

فما فعلته الدولة الحديثة (التي أسسها محمد علي) هي أنها أزلت هذه الشريحة وأضعفت المجتمع مقابل تغول الدولة عليه^(١). وما يمكن أن تفعله اللجان الشعبية أو أمثالها من مبادرات وتحركات مجتمعية - وليس اللجان الشعبية بحد ذاتها، بل كل الطبقات المجتمعية الصاعدة - هو أن تقود المجتمع أو أن تكون وصلة بين الدولة والمجتمع فتعيد المساحات التي سبق وأن انتقصتها الدولة من المجتمع ومنعته من أن يمارس فيها فعل أو نشاط عام ما، وأن تكون بعد ذلك ممثلة لهذا المجتمع؛ بمعنى أن تقبل أو ترفض تصرفات من الدولة في الشأن العام: فتمنع ما من شأنه أن يضر بالمجتمع كاتخاذ الدولة سياسات أو قرارات تضر بالأراضي الزراعية أو تضر بصحة الناس كمصانع الأسمنت التي كانت تنشئها الدولة سابقاً في غياب دور المجتمع

(١) حول بيان أكثر تفصيلاً لتأثير نشأة الدولة الحديثة في مصر (على يد محمد علي ١٨٠٥) على علاقة الدولة بالمجتمع وإضعاف قوى المجتمع لصالح تغول الدولة وتحكمها في المجتمع واستلابها ووظائفه، الأمر الذي أدى مع الوقت لإضعاف الدولة والمجتمع معاً، راجع: د. نصر محمد عارف، إشكالية الطرح السياسي للإسلام، على الرابط:

<http://www.alrashad.org/issues/08/08-Arif.htm>

ويطرح المقال مداخل للحلول تعيد للمجتمع قوته منها: تهميش السلطة ذهنياً وثقافياً، وتقوية الفعل الاجتماعي الطوعي والتطوعي من خلال التركيز على الأفعال الطوعية البسيطة، وإعادة التفكير في بناء المؤسسات التي تخدم المجتمع بعيداً عن الدولة (مثل إعادة التفكير في بناء الأوقاف). وعليه، يمكن اعتبار اللجان الشعبية بأدوارها المجتمعية ما بعد الثورة أحد مداخل إعادة المجتمع لأدواره التي دعا لها د. نصر عارف في المقال سابق الذكر، (المحرر).

فكانت الدولة تفعل ما تشاء سواء من نفع أو مضرة ولا معقب لأمرها. وهنا يمكننا النظر للجان الشعبية من هذه الزاوية، ففي لحظة غياب الدولة سارعت هذه اللجان إلى هذه المساحة التي فرغت وحاولت بشكل من الأشكال أن تملأ هذا الفراغ عن طريق أعمال تبدو في أولها رمزية، لكن هي استعدادات لأعمال أخرى.

من حيث التنظيم، تشكلت داخل اللجان الشعبية لجان شعبية فرعية متعددة: لجان شعبية توعوية مهمتها أن توعي الناس، ولجان شعبية تواصلية مهمتها أن تضغط بما تملكه من زخم شعبي أو ثقة الناس فيها على الجهات الإدارية حتى تمكنها وتبدأ تُفعل ذلك في خدمة قضايا معينة أو التعامل مع مشكلات ملحة مثل: إزالة القمامة، أو إزالة الإشغالات في أماكن، أو أن تنشر الأمن في أماكن معينة لحماية الناس ضد البلطجية، وتوجد لجان شعبية فرعية مهامها تنفيذية: تقوم بأعمال على قدر وسعها وتطلب من الدولة أن تضطلع بدورها فيما لا تستطيعه اللجان...

إذن اللجان الشعبية بأدوارها المجتمعية هدفها الأساسي، خاصة بعد تطور فلسفة اللجان الشعبية (كما رأيتها في كثير من التجارب في مصر)، لم يكن أن تحل محل الدولة في تقديم الخدمات، وإنما هدفها الأساسي هو أن تُجبري الناس على العمل والفعل العام، فإذا استطاعوا مع الوقت أن يستغلوا فترة ضعف الدولة خلال المرحلة الانتقالية بتقوية المجتمع بأن يُشعروا الناس بأن هذه الأرض ملكهم وأن لهم الحق في أن يُفعلوا كل ما فيه خير ومنفعة عامة وليس عليه خلاف بين الناس، تستطيع بعد ذلك أن تستعيد الوظائف التي كان المجتمع منوطاً بها. فهل سيكون لمصر أن تقدم في وقت ليس بقصير نموذجاً لمجتمع فاعل يمتلك مساحات معينة ويعيد صناعة أدوات تطوعية وتجميعية بالوقت والمال والأفكار؟ وأن يجتمع مجموعة من الناشطين مجتمعياً خاصة الشباب من مختلف الخلفيات والتخصصات والتوجهات الفكرية والحزبية وكذلك من غير المؤسسين لتكوين تجمع أو حركة

مجتمعية غير جهوية (أي غير تابعة لحزب أو جماعة أو اتجاه فكري أو سياسي محدد أو واحد) هدفها الأساسي خدمة البلد والمجتمع والتعبير عن الناس؟ وبذا تصبح اللجان الشعبية فسيفساء ضخمة تعكس تنوع المجتمع.

ولكن هذه الحركة المجتمعية المتمثلة في اللجان الشعبية ليس مطلوب فيها بالضرورة الأخذ بفكرة التمثيل (Representation)؛ التي هي من «أساطير العصر»؛ حيث أصبح من الشائع أنه لكي تفعل الخير فلا بد وأن يتم انتخابك، بينما نجد أن خدمة المجتمع وفعل الخير لا يحتاج بالضرورة إلى تمثيل؛ فمساحة الخير لا تتعارض، فالرسول (صلى الله عليه وسلم) له حديث في صحيح البخاري ورد فيه قوله: «إن الخير لا يأتي إلا بالخير».

أما أخطر شيء في تنظيم اللجان الشعبية هو محاولات إدخالها في قوالب الدولة، بأن تأخذ اعتماداً أو تصديقاً من الدولة على وجودها أو أن تتحول لمؤسسة تابعة للدولة؛ وهذه المعاني ستجعل اللجان الشعبية أقرب للمجالس المحلية، والمجالس المحلية على قدر كونها مطلوبة، لكنها ليست بالضرورة تنمية أو توعية بل هي (أي المجالس المحلية) تمثيلية، وقضية التمثيل هذه عليها إشكاليات، فهي تأخذ مجموعة من الوظائف وتمثل مرآة للأجهزة التنفيذية، فهذه ليست اللجان الشعبية، ليست الطبقة الوسيطة المجتمعية التي تعيد إنهاض المجتمع وتُعيد للفعل على الأرض مرة أخرى.

لكن هناك محاولات أخرى لتنظيم اللجان الشعبية من خلال تكوين ائتلافات يتم تجربتها في بعض المحافظات من أجل تعميمها على القطر المصري. عندما ظهرت فكرة الائتلافات الخاصة باللجان الشعبية قادها بعض ممن نشطوا داخل اللجان في بعض المناطق؛ بينما حاول بعض من فلول الحزب الوطني المنحل الدخول فيها والسيطرة عليها، وحاولوا السعي للتعامل مع الدولة مباشرة: مع

وزارة التنمية الإدارية، ومع وزارة التضامن الاجتماعي، وأحياناً مع وزارة الداخلية من أجل أخذ توثيقات وبالتالي يستطيعون أن يفرضوا سيطرتهم عليها، لكن على سبيل المثال: في محافظة الجيزة أجهضت هذه المحاولة للسيطرة على اللجان الشعبية من قبل فلول الحزب الوطني، وهناك توثيق لهذه المحاولة وللجهات التي قامت بها وكيف تم الخلاص منها بشكل من الأشكال وإعادة الأمور لنصاب معين.

التجربة الخاصة باللجان الشعبية مشكلتها الأساسية لم تعد الدولة وإنما مشكلتها الأساسية أصبحت الناس وهذا ما أتحدث عنه؛ فمسألة الانتماء معرضة لمشاكل ضخمة منذ زمن طويل؛ فالناس إلى الآن لا تشعر بأن هذا المكان (البلد الذي ولدوا وعاشوا فيه) هو ملك لهم وأنه ينبغي أن يحافظوا عليه وأن يعملوا على ما فيه تنميته؛ فلا يزال ما كرسه النظام السابق وما كرسته الدولة الحديثة في وجدان الناس بأنهم «زبائن» على الدولة و«زبائن» على المجال العام لا تزال راسخة في الأذهان وتحتاج إلى وقت حتى يستطيع الناس أن يعتادوا عودة مساحات فعلهم المجتمعي من جديد ويدافعوا عن هذه المساحات. شكرًا وجزاكم الله خيرًا.

أ. ماجدة إبراهيم (*)؛

استكمالا لاستعراضنا نموذج من ظاهرة اللجان الشعبية ودورها في بناء وتدعيم الانتماء لدي من خلال الدور التنموي والمجتمعي، يمكنني السير على نفس مسار مداخلة أ. مدحت ماهر في هذا الصدد على محورين غير منفصلين: المحور الأول الخاص بالتأسيس النظري لظاهرة ومفهوم اللجان الشعبية، والمحور الثاني استعراض خبرة ودور النساء في نموذج اللجان الشعبية في قرية صفت اللبن (التي أنتمي إليها) في تعزيز الانتماء بالتنمية والبناء وما يواجهها من مشكلات.

أولاً: بالنسبة للتأسيس النظري لظاهرة ومفهوم اللجان الشعبية، يؤكد على ما فصل فيه أ.مدحت ماهر من تحليل تاريخي للعلاقة بين الدولة والمجتمع المصري في العصر الحديث؛ فكما تعلمنا في العلوم السياسية، أن اقتراب دراسة أو تحليل علاقة الدولة بالمجتمع يشير إلى أن أكثر أنماط علاقة الدولة بالمجتمع سلبية هو نمط المجتمع الضعيف مقابل دولة ضعيفة تستضعف المجتمع وتتغول عليه، بينما أكثرها نفعاً هو نمط المجتمع القوي مقابل دولة ضعيفة التي تلعب دور الدولة الراعية للمصلحة العامة. وتشير التجارب التاريخية للنظم السياسية إلى أنه من أفضل نماذج الدول في علاقتها بالمجتمع تلك التي تمارس أدوارها في حدود لا تتقاطع بالضرورة مع حياة الأفراد إلا في نقاط محدودة على فترات زمنية متباعدة كمثال علاقة الدولة بالمجتمع في الخبرة التاريخية للدولة الإسلامية^(١).

وعليه، فظاهرة اللجان الشعبية التي ظهرت في فترة زمنية فارقة في عمر المجتمع المصري؛ حيث بدا المجتمع يعيد تأسيس علاقته بدولته بعد ثورة شعبية من خلال استعادة المجتمع قوته في مقابل الدولة (بعد عقود تغوّلت خلالها الدولة على المجتمع رغم كونها دولة ضعيفة)، وبالتالي يمكننا اعتبار اللجان الشعبية بدورها المجتمعي والتنموي -في الحالة المصرية خاصة- وسيلة وفرصة لاستعادة المجتمع قوته في مواجهة الدولة وعودة النصاب الإيجابي لهذه العلاقة.

وبالنسبة للتأسيس النظري لمفهوم اللجان الشعبية، فأظن أن محوره البعد

(١) راجع في هذا الصدد كلاً من:

- د.نصر محمد عارف، في الأسس المعرفية للنظم السياسية الإسلامية، في: معتر الخطيب (محرر)، مآزق الدولة بين الإسلاميين والليبراليين، القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠١٠.

- وحول علاقة الدولة بالمجتمع بين الخبرة التاريخية الإسلامية التي كان سلطان الدولة فيها يعطي حرية واسعة لحركة المجتمع وتفاعلاته حتى ولو كانت دولة مستبدّة، بينما في خبرة الدولة القومية الحديثة مع منطقتها الشمولي واتساع جهازها البيروقراطي صارت تقيّد دور المجتمع، راجع ذلك في إطار استعراض د.عبدالله العروي لمفهوم الحرية في التاريخ العربي والإسلامي في: د.عبدالله العروي، مفهوم الحرية، بيروت: المركز الثقافي العربي، ط ٥، ١٩٩٣. (المحرر).

الخاص بتحول بنية المفهوم من الدلالات والخبرات الاشتراكية وحتى خبرات المقاومة الشعبية للاحتلال (كالحالة الفلسطينية مثلاً) إلى دلالات الخبرة المصرية بعد ثورة يناير والتي يرتبط فيها مفهوم اللجان الشعبية بمفاهيم عدة يمكن اعتبارها شبكة علاقات المفهوم التي يمكننا من خلالها تلمس ثراء وعمق ما تحمله التجربة المصرية لهذا المفهوم بما يجعله أشبه بمفهوم منظومي يحوي داخله عددًا من المفاهيم المهمة. من هذه المفاهيم التي يمكن مقاربتها لمفهوم اللجان الشعبية بهذا المعنى (من وجهة نظري المتواضعة كباحثة): مفهوم التطوع بمعناه الواسع وليس مجرد العمل الخيري، مفهوم الخدمة العامة، ولعل أكثر المفاهيم ارتباطاً بالدور المجتمعي والتنموي للجان الشعبية ودورها في تعزيز مفهوم الانتماء -من وجهة نظري- هو مفهوم رأس المال الاجتماعي؛ فاللجان الشعبية تعيد بناء هذا المفهوم في المجتمع المصري من خلال عدة عوامل من أهمها عامل الثقة المتبادلة بين أفراد المجتمع المحدد، ومن جانب آخر تصب في تعزيز تلك الثقة المتبادلة بين أفراد وفئات المجتمع، ولعل اللجان الشعبية بصفط اللبن كنموذج تحقق داخل قرية يتمتع أهلها برصيد كبير من الثقة فيما بينهم البعض (كحال أغلب القرى المصرية) قد أسهم بشكل كبير في نجاح هذا النموذج.

وفي هذا الصدد أود أن أؤكد على أن مبادرة اللجان الشعبية النسائية بعيدة عن المفهوم الشائع حول «تمكين المرأة» بما يحمله الأخير من مضامين ودلالات التمييز والقهر ضد المرأة أو صراعها مع الرجل. ولكن يمكن بشكل ما مقارنة تجربة اللجان الشعبية في مجملها باعتبارها مبادرة وحركة مجتمعية لتمكين المجتمع ككل والنساء كجزء منه.

بالنسبة لدور اللجان الشعبية في تنمية المجتمع وتعزيز انتماء أفراد له، فإن ما أستعرضه اليوم هو تجربة تكوين وعمل لجنة شعبية نسائية (خبرة نموذج قرية صفط

اللبن).

وأود أن أركز هنا على ما ذكره أ.مدحت أثناء حديثه قبل قليل حول فكرة «استرداد دور وفعالية المجتمع»؛ إن أي مجتمع لكي يسترد دوره بالطبع لا يستطيع أن يسترد دوره بعمل الرجال فقط دون أن تشارك النساء في هذا العمل، وهذا ليس مجرد كلام من قبيل الشعارات وإنما هذا هو الواقع. فالنساء لسن فقط نصف المجتمع كما يقال، وإنما هن المسؤولات عن كثير مما يخص حياة النصف الآخر، بل هن مسؤولات عن قطاع ثالث مهم جدًا لكن لا يُنظر إليه بشكل مباشر وهو الأطفال، فالمرأة بالأساس هي التي تغرس قيمة الدور في الأطفال، وعندما يكون لها دور فعال في محيطها المجتمعي فستقل ذلك بشكل أو بآخر لأولادها، الأمر الذي من شأنه أن يعزز فيهم الشعور بالانتماء لهذا الوطن والسعي الحثيث لتنميته من جهة، والفخر بالانتماء لوطن يتكاتف ويتكافل أفراده رجالًا ونساءً (كلٌ حسب طبيعة دوره ومساحات فعله) من أجل تنميته من جهة أخرى.

فكرة دور النساء في اللجان الشعبية لم تنطلق من أن النساء ينزلن للعمل جنبًا إلى جنب تناطحًا أو ندية مع الرجال، بل أن تعمل النساء مع النساء وفيما تستطيع المرأة فعله تجاه قضايا المجتمع وبالأخص قضاياها هي، والتي بالتأكيد لن يستطيع الرجال الفعالية فيها.

ولا تنادي الفكرة بأن النساء كلهن يصبحن ناشطات بالمعنى المتعارف عليه، أو أن الفتاة أو السيدة المشاركة في اللجنة النسائية لابد وأن تكون متفرغة أو شيء من هذا القبيل، لكن الفكرة هي أن يتوافر لدى النساء الوعي بأنهن جزء من المجتمع الذي يسترد دوره وأن عليها واجب تجاهه حتى وإن كانت تُواجه بالكثير من المتطلبات والمشاكل والأعباء، بل والقيود على حركتها ومشاركتها المجتمعية في مثل نموذج للجان الشعبية، خاصة وأننا نتحدث عن نموذج أو تجربة قروية لها تقاليد

وأعراف يجب على المرأة (فتاة كانت أو سيدة) أن تلتزم بها.

وعليه، فهذه التجربة تشتمل على محورين مهمين: أولهما الصعوبات والإشكاليات التي تكتنف دور المرأة في لجنة شعبية داخل قرية، وثانيهما كيف تم مواجهة ذلك وسبل التغلب عليه كخصوصية وميزة نسبية للخبرة البسيطة للنساء في هذه التجربة.

أولاً: بالنسبة لخصوصية عمل اللجنة الشعبية النسائية بصفتها اللبنة:
أشير أولاً لبعض خصوصية تجربة اللجنة الشعبية في صفتها اللبنة عامة وليس فقط اللجنة النسائية كحالة دراسة:

- نحن (أ.مدحت وأنا) نتحدث عن تجربة (بلدتنا) التي ولدنا ونعيش فيها، فهي بالنسبة لنا تجربة حية عايشناها ومستمرّون فيها ولسنا مجرد باحثين ندرسها من خارجها.

- إن الطبيعة الريفية لقرية صفتها اللبنة قد أسهمت في تعزيز روح الجماعة والتجمعية في نشأة واستمرار عمل اللجنة الشعبية فيها رغم التحديات والمعوقات.

- أنها تعتبر من أنجح التجارب في اللجان الشعبية؛ حيث تجمع في تكوينها طيفاً متنوعاً من مختلف الخلفيات والتوجهات والمستويات الفكرية والتعليمية، بينما نجد أغلب النماذج الناجحة للجان الشعبية في مصر أو على الأقل في محافظة الجيزة قد احتكر العمل بها أصحاب توجه أو انتماء أيديولوجي أو حتى سياسي واحد (فعلى سبيل المثال تتولى الدعوة السلفية جميع فعاليات اللجنة الشعبية في منطقة مثل العمرانية الغربية، ويتولى الإخوان المسلمون فعاليات اللجنة الشعبية في مناطق مثل قرية ناهيا ومنطقة بولاق الدكرور). وذلك إن عبر عن شيء فيعبر عن طبيعة

الشرائح الفاعلة والأكثر قدرة على التنظيم والحركة في محيطها الاجتماعي في كل منطقة. وليس من شأنه أبداً الانتقاص من صفة التنوع في المرجعيات والخلفيات في اللجان الشعبية.

وإذا نظرنا حتى للحالة النسائية سنجد أنه ينطبق عليها ذات الأمر، لماذا؟ لأنه أولاً: فكرة وجود تجربة نسائية في اللجان الشعبية ما زالت ضعيفة الوجود في كثير من المناطق؛ فقد حاولتُ أن أبحث فيها وأن أتواصل مع تجارب النساء في بلدات أو مناطق أخرى خارج بلدي من مناطق شعبية أو حتى مناطق راقية بالسؤال المباشر وبالبحث على الإنترنت والتواصل من خلال صفحات (Facebook) أو من خلال بعض المواقع الإلكترونية القليلة جداً لبعض اللجان الشعبية، فوجدت شبه انعدام لدور المرأة أو لفكرة وجود لجنة نسائية إلا في حالات قليلة، وهذا أظنه يمثل تمييزاً لتجربتنا في صفط اللبن، فما الذي جعلها موجودة ومستمرة؟ ولقد وجدت في قرية قريبة منا ما يسمى بـ«لجنة المرأة» داخل اللجان الشعبية وبحث عن دور هن فوجدت أن الأمر في غالبه مجرد أسماء مكتوبة وحاولت التواصل معهن للسؤال عن دور النساء وما تميزه وسط اللجان الخاصة بالرجال لم أصل إلى نتيجة... ثم علمت بعد وقت من إحدى الناشطات بجماعة الإخوان أنه في بعض الأماكن الشعبية (كمناطق عابدين بالقاهرة) كان يوجد دور للنساء تحت عنوان اللجان الشعبية لكنهن في الواقع يتبعن لجماعة الإخوان المسلمين ويقمن بنفس ما يقمن به من خلال دورهن المجتمعي كعضوات بجماعة الإخوان قبل الثورة ولكن بدأن بعد الثورة باسم اللجنة الشعبية وسرعان ما ظهرن رسمياً في إطار أمانة المرأة بحزب الحرية والعدالة بعد تأسيسه.

بينما في نموذج صفط اللبن اشتركت معنا عدة أخوات من توجهات مختلفة ومنهن أخوات من جماعة الدعوة السلفية وأخريات من جماعة الإخوان المسلمين

(وللحق هن أكثر النساء تنظيمًا وفعالية)، لكن تبقى نشأة اللجنة غير التابعة لتوجه أو جهة أو جماعة واحدة؛ فقد واتتني الفكرة وحاولت التواصل مع نساء وفتيات القرية لتفعيلها، ثم التقيت بفتيات خطرت لهن نفس المبادرة وسعين لتفعيلها على مستوى آخر، كما سأفصل لاحقًا.

من نقاط الخصوصية والتميز كذلك للجنة النسائية عندنا، أنه في الوقت الذي رفع فيه الرجال شعار الخدمة: «خدمة بلدنا شرف لنا»، رفعت اللجنة النسائية شعارًا مزدوجًا: من قوله تعالى: «وافعلوا الخير لعلكم تفلحون» (من أجل حث القطاعات المختلفة من النساء على الفعل والفعالية)، ومن قول النبي -صلى الله عليه وسلم- «أدومها وإن قل» (حتى لا يتكاسلن بحجة عدم الفراغ أو عدم القدرة على أداء نشاط مجتمعي ما خارج البيت). فالهدف من وجود لجنة شعبية نسائية ليس دعوة النساء والفتيات للنزول من بيوتهن أو التخلي عن أدوارهن الأسرية داخل البيت؛ بل على العكس الهدف هو: أولاً: مساعدة النساء لأنفسهن على أداء مهامهن وأدوارهن داخل الأسرة، ومن ذلك: التوعية والتثقيف في عدة قضايا ومجالات يتعرضن لها ويحتجن للتعبير عما يواجهنه من صعوبات وتساؤلات خلال أداء أدوارهن الأسرية كالترية ونحوه، والسعي لإيجاد حلول لمشاكل المجتمع فيما يخص المرأة كمبادرات لتوعية النساء للتعامل مع غلاء الأسعار وطرح أفكار مبتكرة للحد من النزعة الاستهلاكية الشديدة التي تحتاح الأسر المصرية، وكمحاوله عمل مشروع بسيط لامرأة معيلة... ثانياً: هدف عودة فعالية المرأة في محيطها المجتمعي بما لا يأخذ من رصيد دورها الأسري بل بما يعضده؛ فالفتاة التي لديها فائض وقت مثلاً عليها أن تنزل لتساعد في سد احتياجات مجتمعها المحيط بالمشاركة في محور الأمية أو دروس تقوية مجانية أو دورات مهارية...

وبذلك يكون الدور المجتمعي للجنة الشعبية النسائية يمثل نوعية مختلفة عن

الدور المجتمعي للجان الرجال؛ فمنذ قليل حدثنا أ.مدحت عن الأدوار التنفيذية والخدمية والتوعوية للجان الرجال، والتي يتصدرها من حيث الإنجاز والفعالية الدور الخدمي. في المقابل نجد اللجنة النسائية وفق الأهداف -السالف توضيحها- ووفق طبيعة ومساحة الحركة الممكنة للمرأة في مجتمع ريفي (وإن كنا نحاول توسعة تلك المساحة فيما لا يخالف حدود الشرع والعرف) نجد دورها ينصب بالأساس على الجانب التوعوي سواء فيما يخص قضايا ومشكلات المرأة في البلدة أو قضايا البلدة التي تُعنى بها النساء شأنها شأن الرجال كقضية القمامة والتصرف إزاءها؛ فالمرأة لن تستطيع أن تنظف الشوارع، لكن الشوارع لن تصبح نظيفة بغير وعي النساء ومساعدتهن لمجتمعهن ولأنفسهن بأفكار ابتكارية للحد من انتشار القمامة في الشوارع وتربية الأبناء على الحرص على نظافة الشوارع والأماكن العامة.

ثانياً بالنسبة للصعوبات والإشكاليات التي تواجه عمل اللجنة الشعبية النسائية بصفتها اللبنة:

تجربتنا نموذج نشأ في بلدة تجمع بين خصائص القرية والمنطقة العشوائية؛ فهي في الأصل قرية تحولت لشبه منطقة عشوائية أي إنها تجمع بين خصائص القرية بخصوصيتها وبقيمها وبطبيعة طبائع الناس فيها وتحركاتهم وكذا طبيعة القيود التي تُفرض على المرأة في هذه القرية، وكذلك خصائص المنطقة العشوائية التي تعاني من مشكلات العشوائيات التي نُقِلَت للقرى مثل: التكديس السكاني، وسوء الخدمات، والفوضى المرورية، وانتشار القمامة على عكس ما كانت عليه القرية من سنوات مضت حيث كانت القمامة مثلاً يُعاد تدوير الجانب الأكبر منها داخل المنازل ذاتها.

وبالتالي، فهذه الطبيعة والخصوصية للمكان (بلدة صفتها اللبنة) جعل من الحديث مجرد الحديث عن أو طرح فكرة وجود لجنة شعبية نسائية كان من الطبيعي مواجهته باعتراضات كثيرة: وما زال عليّ في كل مرة أن أبدأ حديثي عن الفكرة

بيان أنها تنطلق من المبدأ النبوي الشريف «النساء شقائق الرجال» وأنه كما نحن نؤمن بذلك لا بد أيضًا أن نحاول أن نطبقه على الأرض، لكن استمرت المعارضة والتوجس من الفكرة ليس فقط من كثير من الرجال، وإن كان هناك كثير من الرجال المشجعين للفكرة والمؤمنين بأهمية تحمّل المرأة جانبًا من تنمية مجتمعها خاصة فيما يخص شئونها وقضاياها، وعلى مستوى النساء أنفسهن كان هناك تعارض في الآراء وكثير منهن صرح بعدم وجود أهمية لدور المرأة في هذا الصدد، فبدأت أبحث عن مدخل متسائلة: ما المدخل المتميز الذي أستطيع أن أصل من خلاله إلى النساء؟ ما الذي يجعل النساء يستجبن لهذه المبادرة؟

فبدأت أستقصي شرائح النساء الموجودة في البلدة التي يمكن التعامل معها ليكون خطابي متوافق معهن من جهة وتكون خطة عمل اللجنة مواكبة لاحتياجات وقدرات هؤلاء النساء. وعليه، صنفت النساء اللاتي يمكن أن يتحركن ويشاركن معي أو حتى يستفدن من جهد اللجنة الشعبية النسائية بصفتي اللبن ثلاثة أنواع:

- **المرأة الناشطة:** ناشطة هنا ليس بمعنى أنها ناشطة سياسية؛ وإنما ناشطة في مجتمعها سواء مجتمعها الريفي أو المحلي، وهي في الغالب وفق ما يعكسه الواقع في البلدة تعمل بمجال الدعوة ويكون لها خلفية: إما سلفية أو إخوانية (وهذا لا أقصد به شيئًا سلبياً، وإن كنت أنا لستُ سلفية أو إخوانية) هذا ما لمستُه في الواقع بشكل واضح، فالمرأة السلفية أو الإخوانية تقوم بدور مجتمعي - في غالبه دعوي وأحيانًا خيري - أكثر من غيرها فهي منظمة ولديها آليات تنظيم أكثر من غيرها. كما أن لديهن رصيد كبير من الثقة لدى عامة النساء وربات البيوت.

- **الفتيات في المرحلة الثانوية ومرحلة الجامعة:** وهن في الغالب ليس لديهن انتماء سياسي أو فكري محدد، ولكن لديهن حماس وطاقة كبيرة جدًا ورغبة في العمل، لكنهن غير منظمات ومندفعات فلديهن غزارة في الأفكار الحماسية نحو

تطوير مجتمعهم، ولكنهن في الغالب ما يقمن بالأعمال قبل أن يكتمل التفكير فيها فيكون هناك أخطاء فيحبطن ويتوقفن عن العمل، لكنهن من أكثر الفئات اللاتي يدفعن هذه المبادرة وهن اللاتي بدأن بإنشاء مجموعة (group) على شبكة التواصل الاجتماعي (Facebook) أسمينها «بنات صفط اللبن» لتكون أداة تواصل مع بنات جيلهن بالبلدة عبر الإنترنت (وقد أقنعتهن من جانبي بعد ذلك بأن يحولوا اسمها إلى اللجنة الشعبية النسائية بصفط اللبن؛ حتى تكون نوع من التعبير الإعلامي عن اللجنة من جهة، ولاعتبار مضموني آخر أن بعض الصفحات التي تُعَنَوْنَ ببنات تم التعارف على فيس بوك أنها صفحات لبنات يرغبن في المواعدة أو شيء من هذا القبيل وهو أمر بعيد كل البعد عن قصد وواقع هؤلاء الفتيات اللاتي أنشأن هذه الصفحة أو المجموعة، وليس أدل على ذلك من كونهن ممنعتن اشتراك أي رجل أو شاب بها). هؤلاء الفتيات بدأن التحرك قبل تواصلهن معهن فحاولن النزول لتوعية أطفال المدارس بالثورة وقيمة الانتماء لمصر. ولعل أكبر ميزة فيهن أنهن يتجمعن ويتحركن تجاه تنفيذ فكرة ما حين يؤمنون بها أسرع مني أنا شخصياً؛ فحماس وروح الشباب الصغير طاقة متدفقة تجعل منهن «دينامو» اللجنة وقلبها النابض، كما أنهن الشريحة التي لديها الوقت والقدرة على العمل إذا ما تم توجيهها وحسن تنظيمها.

• المهنيات (مُدَرسَة، طَبيبة، موظفة، ...): هذه الفئة من النساء والبنات غالباً ما تُثني على فكرة وجود لجنة شعبية نسائية لكنها لديها من المسؤوليات والمشاكل ما يثقل كاهلها فتعتذر عن المشاركة، لكن عنصر الخبرة لديهن والاحتكاك بالمجتمع خارج الأسرة يتوفر لدى كثير منهن مما يزيد من حاجة اللجنة لهن، فلم يكن حلاً سوى المشاركة الموسمية وأحياناً المشاركة للمرة الواحدة لبعضهن بحسب النشاط الذي يمكننا الاستفادة من جهدها وخبرتها فيه.

• السيدات العاديات من ربّات البيوت، وبالطبع هن النسبة والشريجة الأوسع، وأغلبهن كثرات الطلب دون الفعل أو حتى الرغبة في الفعل بما يصل لحد اللوم أحياناً، وحتى بعد أن نعرض عليها فكرة اللجنة القائمة على إصلاح بلدنا بأنفسنا وأن نساعد أنفسنا بأنفسنا ونتطوع من أجل بلدنا وتبدأ تُظهر إعجابها بالفكرة نسألها: ماذا تستطيعين أن تفعلي؟ أو ما أفكارك حتى إذا لم تستطعي أن تفعلي شيئاً فالمشاركة بالفكرة ذاتها شيء إيجابي، فيكون الرد أريد منكم كذا وأريد منكم كذا، ولماذا لم تفعلوا كذا وكذا؟! فهي في الغالب لا تدرك أنها تستطيع فعل شيء وترى نفسها تحتاج لتلقى الخدمة فقط. علماً بأن هذه الفئة من النساء مهمة جداً لأنها الفئة المستهدفة من عمل اللجنة الشعبية النسائية.

ولكي أستمّر في المبادرة دون أن أحبط ومنعاً لهدم الفكرة، فلا بد أن أتعامل مع كل هذه الشرائح أو النوعيات كل حسب المدخل اللائق له والذي يدفعه للحركة، فالناشطات أدخل لهن من مدخلها فأدعوها لعمل دعوي لتوعية النساء مع طرح أفكار عملية جديدة عليهن لمزيد من ربط الدعوة بالواقع ومستجداته. مع الاستفادة مما لديها من خبرة تنظيمية فأعطيها الفرصة لممارسة هذه الخبرة التنظيمية وقد يكون لديها توجس من انتهاء اللجان الشعبية (بأن تحسبها تكون تابعة للعلمانيين أو تابعة للنظام القديم أو لشخص له طموحات سياسية) فأبدأ في طمأننتها وتزويدها بالمعلومات وأساعدتها على العمل من خلال مساحات وأطر جديدة أو ربما أوسع من جمهور خطابها الأساسي وهو النساء المرتادات للمساجد، وبذلك يتم نوع من عودة الدور المجتمعي والتنموي للمسجد.

أما الفتيات، فأستغل حماسهن وأحاول مساعدتهن على تطوير قدرتهن على التنظيم أو التفكير المنظم في أمر ما، حيث أعقد اجتماعات معهن فيبدأن في طرح الأفكار وأبدأ في جمعها وترتيبها ومن خلال العصف الذهني تتطور الفكرة، فكل

فكرة مهما كانت ضعيفة فهي فكرة مهمة وبالتأكيد إيجابية وستضيف فتشعر البنت بالتمكين فتستمر معنا ومع الوقت تبدأ تتعود على نظم أفكارها وتحويلها إلى شيء قابل للتنفيذ. وإن كان التنفيذ نفسه مساحته محدودة بسبب ضعف الإمكانيات المادية والبشرية لدينا مقابل ضخامة عدد وحجم المشكلات الخاصة بالنساء في القرية.

أما ربّات البيوت العاديات، فيصبحن في غالب الحال متلقيات للخدمة فحسب، لكنني لاحظت أن لهن دوراً مهماً جداً، ما هذا الدور؟ أنهن وإن كن محبطات فهن في المقابل داعيات بشكل كبير عندما يشعرن بإنجاز أو خدمة ملموسة تقدمها اللجنة النسائية لهن وبتقدير كبير لحجم الصعوبات التي نواجهها لتفعيل أو تنفيذ أية فكرة إصلاحية أو تنموية بالقرية، فإذا واجهن مشكلات في القيام بنشاط لفترة ما يشعرن بأننا نتجاهلهن ويكنّ كتلة تحيطية هائلة، لكننا نواجه ذلك ببيان ضعف الإمكانيات المتاحة لنا: قلة عدد المشاركات في اللجنة؛ حيث لم نصل عددًا لأكثر من عشرين متطوعة في اللجنة النسائية في ظل محيط مجتمعي لمنطقة كثافتها السكانية حوالي نصف مليون نسمة تكاد تنعدم فيها الخدمات الحكومية المقدمة فيها.

فنسبياً العمل التطوعي والتنمية المجتمعية كفكرة جديدة على الناس أكيد يجعل عدداً قليلاً نسبياً مقارنة بمن لا يشاركون، فلا بد أن تتوافر لدي ولدى المشاركات في اللجنة الطاقة وتوقع ذلك على المستوى النفسي؛ حتى لا تُحبط.

الشيء الآخر: أن أقوم بتحويل هؤلاء؛ بمعنى أن أهتم برصد طلباتهن الكثيرة، التي تفتقد لأي فاعلية أو رغبة في الفاعلية، وأبدأ أستجيب لها بوضعها في خطة عمل اللجنة خلال مدة زمنية محددة (سنة أشهر) بوضع أفكار محددة وواضحة يمكن تنفيذها حتى نشعر ونشعر النساء بأننا ننجز في أشياء ولو كانت صغيرة، لكن بعد فترة ستبدأ في الشعور بأنه رغم قلة عدداً إلا أننا نستجيب لمشاكل نساء قريتنا،

إذن لابد أن أربط نفسي وشغل اللجنة بمشاكل نساء القرية حتى وإن كانت هذه المشاكل من قبيل تكدس القمامة في الشارع ولا أستطيع حل المشكلة بشكل نهائي لأنها مشكلة هيكلية في المحافظة ككل تتعدى القرية، وهنا تبرز أهمية دور ائتلاف اللجان الشعبية بالمحافظة كقوة يمكنها التعامل مع مثل هذه المشكلات الهيكلية (كالقمامة وأنابيب الغاز)، ولكن يبقى علينا كلجنة نسائية أن نطرح ونفعل أفكارا بسيطة لسيدة المنزل تجاه هذه المشكلات، وبتكاتف وتواصل الجهود ستحل المشاكل وينمو المجتمع بفضل دور أبنائه (رجالا ونساء) الذين يدفعهم انتماءؤهم له لتنميته.

وعن آليات التجميع والتواصل مع السيدات والفتيات، والتي سألتني عنها كثير من الزميلات والمعجبات بالفكرة ومن يرغبن في نقلها لمحيطهم الاجتماعي، فهناك آليات تواصل عديدة كالتوجه للتجمعات النسائية القائمة وعرض الفكرة والدعوة للمشاركة فيها مثل: المساجد، مراكز ومعاهد تحفيظ القرآن (وهذا لا يعني البتة اقتصار المشاركة في اللجان على المسلمات؛ فاللجنة نشاط إطاره وطني يحق لأي سيدة من أهل أو سكان القرية الانضمام له أو الاستفادة من أنشطته) أو أي تجمعات نسائية أخرى: نادي صحي أو كوافير، أو المراكز التعليمية كثيفة التواجد في القرية وتشمل تجمع ضخم لفتيات الثانوية العامة، كذلك مجموعة فيسبوك كما أشرت آنفاً، كما يمكننا أحياناً اللجوء لفكرة «طرق الأبواب» بتشكيل مجموعة فتيات وسيدات يقمن بالطواف على المنازل للتعريف باللجنة والإعلان عن نشاط محدد نزمع عقده (لكنها آلية قلما نلجأ إليها لمشقتها وضعف عائدها). وبالتالي، نستهدف أية تجمعات نسائية وحسب طبيعة النساء في التجمع المحدد يتم التنسيق مع المسؤولين عن المكان، ثم نبدأ بطرح أفكار تخص قضية يهتم بها جميع النساء أو الفتيات في ذلك المكان، ثم نتوجه لهن فنقدم لهن هدية صغيرة متمثلة في نشرة توعوية بسيطة تشمل أفكارا تنفيذية ابتكارية تجاه قضية محددة تهتم النساء أو الفتيات

في ذلك التجمع (فلو كن فتيات في مركز تعليم ثانوي نعطيهن أفكاراً مبتكرة ومكثفة تساعدن على إنجاز المذاكرة، ونبذة مختصرة عن فكرة اللجنة النسائية وكيفية الاشتراك أو التواصل معنا).

ومن الفعاليات التي قمنا بتنفيذها في اللجنة الشعبية النسائية بصفتنا البن والتي أظهرت أن العمل على التنمية المجتمعية يزيد ويعزز انتماء أفراد البلد لها، أننا قمنا بإعداد وتنفيذ دورة في التنمية الذاتية للفتيات المراهقات في الأجازة الصيفية (أسميتها «حوار الفراشات») تناولت فكرة تثقيف وتنمية الفتيات بشكل غير تقليدي في قضايا معينة تشغل بال أي فتاة في هذه السن، من خلال ورش عمل وحوارات فيما بيننا وبينهن، ورافق ذلك أيضاً نشاط فني (ورش فنية يومية خلال الدورة) كنوع من الترفيه والتنوع في محتوى الدورة مع ربط موضوع الورشة الفنية بمحور اليوم المحدد من الدورة؛ فلو كان موضوع اليوم عن الحجاب مثلاً نقوم في الورشة الفنية بتطبيق فني لتزيين وتطريز الفتاة لحجابها؛ بحيث تستطيع الفتاة المشاركة في كل نشاط في الدورة بفعالية وتحصل على ما تنتجه من أعمال فنية خلال الدورة. وقد آتت الدورة بنتائج وثمار إيجابية رائعة من حيث تفاعل الفتيات وتعبيرهن عن الاستفادة الكبيرة من محتوى الدورة والرغبة في المزيد منها، وكذا انضمام بعضهن أو من أمهاتهن للجنة بعد الدورة. الأهم فيما يخص موضوعنا اليوم هو تعبيرهن أكثر من مرة أنهن يفخرن بالانتماء لقرية يسعى بعض من أهلها لتنميتها عبر اللجان الشعبية.

هذا النشاط مثل عملاً جماعياً توليتُ التخطيط له والاضطلاع بجانب كبير من تنفيذه وشاركتني بعض فتيات اللجنة، وأيدنا وساعدنا بعض الأخوة في لجان الرجال وتبرع عدد منهم بمكان مجهز لعقد الدورة وساعدونا في الإعلان عنها، وتطوعت معنا مدرستان من خارج اللجنة لإعجابهما بالفكرة وعبرتنا عن استعداد

كل منهما للتطوع موسميًا للعمل مع اللجنة النسائية في الإجازة الصيفية، والفكرة تمت بشكل رائع وكانت النتيجة إيجابية جدًا بفضل الله تعالى.

الآن تقوم اللجنة النسائية بحملة توعية سياسية بمناسبة قرب الانتخابات البرلمانية استجابة لرغبة الناس في المشاركة السياسية بعد الثورة وحاجتهم للفهم والتوعية بهذا الخصوص. وتكمن خصوصية النساء في هذا الأمر أن أغلب النساء لا تستطيع الحضور بشكل دوري، وأغلبهن ليس لديهن الطاقة لتحمل الفلسفات والمفاهيم السياسية بشكل عميق بمعنى التعريف بالاشتراكية أو اليسارية أو الليبرالية... لكن تستطيع أن تفهم أهمية الانتخابات ودور مجلس الشعب وأهمية مشاركة المرأة، وأيضًا نستطيع أن نعطيها رسائل أبعد بأن السياسية جزء من حياتنا وأن نعطيها مفاهيم أوسع خاصة عند سؤالهن عن قضايا أو مفاهيم محددة كعلاقة الدين بالدولة مثلاً، وبالتالي بدأنا نستغل ذلك بعقد محاضرات مكثفة بنظام المحاضرة الواحدة لفترة قد تزيد لأكثر من محاضرة في حال رغبتهن في ذلك وتجاوبهن بالأسئلة ومحاولة الفهم والمزيد من الوعي. حيث نذهب للتجمعات النسائية القائمة في مكان تجمعهن حتى نحظى بجمهور كبير من النساء (مثل: حلقة حفظ قرآن، جمعية خيرية أو أي نشاط نسائي) بالتنسيق مع المسئولة عن المكان ونعطيهم المحاضرة وقد وجدنا استجابة هائلة جدًا.

وعن خلاصة خبرة العمل المجتمعي خاصة مع النساء وفي الظروف المجتمعية الطاحنة لقريتنا ولمصر كلها، يحضرني أحد التعبيرات تقول بأن «العمل المجتمعي لا يجب أن يسير بشكل خطي مثل قطار على قضيب، وإنما أن يسير مثل مركب في بحر»؛ ففي الأعمال الاجتماعية تتعامل مع أنماط مختلفة من البشر ومن الظروف والتغيرات التي ليس بالضرورة أن تساعدك على الإنجاز بشكل دائم.

آخر شيء سأحدث فيه هو ما تضيفه مثل هذه التجربة للشخص المشترك فيها؟

فإضافة لإحساس الشخص منا بالرضا نسبياً عن نفسه لأنه أدى واجبا عليه تجاه مجتمعه فزادت مشاعره بالانتماء لهذا المجتمع الذي يحاول أن ينمو حثيثاً، على المستوى الشخصي لي كباحثة في العلوم السياسية شعرت بشيء أضاف لي الكثير في هذه التجربة: أنا كنت أدرس السياسة ولا أعمل فيها، وأنتمي لجيل الشباب من مدرسة المنظور الحضاري الإسلامي في العلوم الاجتماعية والسياسية، وكثيراً ما كنت أتساءل: إلى أي مدى سأظل أعمل عملاً نظرياً؟ هل المفترض أن أكون بعيدة عن العمل السياسي؟ وأنا لست مقتنعة أن أعمل بالعمل السياسي بمعنى أن أكون مرشحة أو شيء من هذا القبيل، لكن أقصد العمل بالسياسة بمعناها الواسع «معاش الناس» - حسب أحد تعريفات د. حامد ربيع رحمة الله عليه - وأنا مقتنعة بذلك وبأن قيم ومقولات المنظور الحضاري الذي تربينا عليه من أساتذتنا في علم السياسة قابلة للتطبيق والتجلي مجتمعياً، وإذا بي أجد تجربة المشاركة المجتمعية عبر اللجان الشعبية النسائية أحد المداخل التي تشعرني بتجسد المنظور الحضاري الإسلامي على الأرض، من خلال «تشغيل المنظور الحضاري» في واقع عملي، على حد تعبير أستاذنا د. سيف عبد الفتاح، فشعرت بزيادة انتمائي وفخري بهذا المنظور. شكراً لكم.

أ. نسيبة أشرف (*) :

الانتماء وتوثيق الثورة المصرية: نموذج مبادرة «وثق» بكلية الاقتصاد والعلوم

السياسية

بسم الله الرحمن الرحيم، بالطبع أستمتع جداً بالحديث عن تجربة الدور المجتمعي للجان الشعبية في كل مرة يتحدث أحد عن هذا الموضوع وهذه الخبرة فأشعر بالفائدة من هذه التجربة الثرية. أنا فحسب كنت أريد أن أعلق على نقطة

* مدرس مساعد العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية. - جامعة القاهرة. أحد المشاركين في مبادرة "وثق".

قالتها ماجدة فيما يتعلق بأنها كانت سعيدة جدًا عندما بدأت في أنشطتها التوعوية، فهذا الكلام يعبر عن شعور حقيقي لدى كل من يمارس دورا تطوعيا وتوعويا في مجتمعه. وعن تجربة، فأنا كمعيدة في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية اعتدتُ على التدريس في السكاشن أو المحاضرات، لكن دوري وجدت له معنى مختلفًا تمامًا عندما ارتبط بفكرة «صدقة العلم»؛ بمعنى كيف يمكن أن نستخدم العلم (الذي تعلمناه واستفدنا به) خارج إطار الوظيفة، فعندما ينزل المرء لشيء توعوي لأهل المنطقة السكنية أو الحي الذي ينتمي إليه مثلاً؛ حيث توجد حاجة كبيرة جدًا للتوعية والتثقيف في المجتمع، عندما أعطي محاضرة لمجموعة من الجيران وأهل المنطقة فالأمر يختلف تمامًا عن التدريس في السكشن، ففي الحالة الأولى أخرج بسعادة غامرة فهي فكرة «صدقة العلم» وهي ليست صدقة بمعنى أننا نتفضل بها على الناس، وإنما هي واجب، فالمرء عندما يتعلم العلم ويفيد به مجتمعه يكون له تأثير بالفعل.

أما التجربة التي سأعرض لها، فمختلفة تمامًا بقدر ما، وإن كانت نابعة من نفس المنطلق وهو تعزيز الانتماء وفي النموذج الذي أعرضه من خلال «توثيق الثورة المصرية». الفكرة ظهرت بعد الثمانية عشر يومًا الأولى من الثورة انتهاءً بإسقاط رأس النظام، فبدأتُ أفكر في فكرة دفعني لها شعوري بالانتماء الشديد لبلدي ووجدت غيري يفكر في نفس الفكرة وبنفس الدافع، وهي أننا نحتاج لتوثيق هذه التجربة الفريدة لثورة يناير التي أحييت الانتماء لمصر في وجداننا جميعًا، صحيح أنه قبل الثورة كلنا كان لدينا انتماء وحب لبلدنا، لكن الانتماء كان له وقع آخر في قلوبنا، كان انتماء به مرارة، فأنا أنتمي لبلدي وأحبها جدًا وحزين على حالها لدرجة أن المرء وصل في النهاية عندما كان يسمع الأغاني الوطنية يشعر بمرارة وقهر شديد، ولعلها من سُئِن الله تعالى في الكون أن يأتي الفجر بعد أكثر ساعات الليل

ظلمة وشدة، فالوضع في مصر كان قد تأزم حتى أوشك على الانفجار فظهر فجر الثورة. أنا أشعر أننا جميعاً نتحدث من نفس المنطلق هناك روح انتماء جديدة بدأت تتجدد وتسري في قلوبنا جميعاً بعد الثمانية عشر يوماً الأولى من ثورة يناير المجيدة، فبدأنا نشعر أن بلدنا عادت إلينا وأن هذه البلد ملك لنا، فبدأت مشاعر قوية وجياشة من الانتماء تتفجر بداخل كل واحد منا.

إن مثل هذه التجربة بعد ما فجرته فينا جميعاً كمصريين لا بد أن توثق كل لحظة زمنية فارقة من عمر الوطن وما جددته فينا من انتماء، وأن نكتب تاريخنا بأيدينا دون أن ننتظر أحداً غيرنا يكتبه لنا. وعليه، بدأنا في ذلك وساعدنا أن تلك الروح التي كانت ما زالت موجودة لدى الكثير من الناس.

حينما عرضت هذه الفكرة على د.نادية مصطفى، واكتشفت أن هناك زملاء لي بدأوا يفكرون في نفس الفكرة، وبدأ يظهر أن هناك أكثر من محاولة للتوثيق، بدأنا نجتمع بعض المجهودات، وبدعم مؤسسي من مركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، بدأنا وضع خطة لعملية التوثيق.

فبدأنا نعمل على محورين في توثيق الثورة: أولهما محور عملي وحياتي من خلال توثيق الشهادات الحية للناس التي شاركت في الثورة أو في تجربة ميدان التحرير على وجه الخصوص، فلقد فكرنا كثيراً: هل يكون هذا التوثيق لكافة القطاعات المجتمعية ومشاعرها وذاكراتها في أحداث الثورة؟ فمثلاً هل نوثق جانباً من تجربة اللجان الشعبية التأمينية التي كانت تحرس الشوارع والمنازل أثناء الثورة بعد انسحاب الشرطة وتحليها عن وظيفتها الأمنية للمجتمع منذ مساء جمعة الغضب ٢٨ يناير؟، فهؤلاء الذين وقفوا يحرسون البلد شاركوا في الثورة بدورهم هذا، فكان هناك نوع من توزيع الأدوار - هذا وإن كان هناك أناس كانت مقتنعة بأن من

في الميدان على صواب وعليهم أن يكملوا ونحن هنا نحرس، كان هناك أناس آخرون (إذا تذكرنا) كانت أحياناً ناقمة على أحداث الميدان لأنها اضطرتهم النزول نتيجة تدهور الأوضاع - ومن هنا فكرنا خلال التخطيط لمبادرة «وَتَق» في: لمن سنوثق؟ فانتبهنا إلى أن فكرة التوثيق تنصب أساساً على خبرات الناس التي شاركت في الميدان (ميدان التحرير) عبر شهاداتهم الحية خلال الثمانية عشر يوماً حتى التنحي.

ففكرنا أن هناك أسئلة معينة نحتاج لإجاباتها من الناس التي شاركت، لأن هناك ظواهر جديدة حدثت لم نكن معتادين عليها في المجتمع المصري، فميدان التحرير مثل خبرة جديدة على الثقافة المصرية الحديثة ولها مدلولات كثيرة جداً منها أنها أظهرت المخزون الحضاري والتاريخي الرائع للشعب المصري. وبالتالي، كنا حريصين على تجميع كل ما يتعلق بهذه الخبرة على محورين: أولهما: تجميع شهادات حية عن طريق المقابلة، وهذا كان الجزء الأساسي من المشروع، وتجميع فيديوهات وصور وأشعار، حتى المنشورات التي كانت توزع، أي كل المواد المكتوبة والمرئية والتي لها دلالتها وتوثق لجانب ما في الثورة.

وعلى المحور الآخر، فكرنا أن نقوم بهذا العمل بشكل أكثر أكاديمية فقمنا بتوثيق خطابات القوى الفاعلة على الساحة الداخلية المصرية وكذا الساحة الخارجية العالمية والإقليمية، فكانت هناك متابعة هذه الخطابات خلال وقت الثورة، حيث كانت الخطابات متباينة جداً، فبدأنا نقوم بمشروع لتحليل الخطابات عن الثورة: الخطابات العالمية وأهمها الخطابات الأمريكية والأوروبية، والخطابات الإقليمية: وأهمها المغرب والشرق العربي وإسرائيل والخطاب التركي والإيراني، وكذا الخطابات الداخلية التي كان هناك نوع من التركيز عليها خاصة خطاب القوى المعارضة للنظام (خاصة الإسلاميين من الإخوان والسلفيين)، وخطابات النظام

والجيش، وخطابات القوى غير التقليدية مثل الائتلافات الشبابية أو المجتمع المدني داخل الدولة وهكذا، وأيضًا تطرقنا لخطاب بعض المنظمات الدولية أو المؤسسات الدينية تجاه الثورة مثل الأزهر والفايكان. وبذلك قمنا بعمل حصر لأهم القوى التي كان لها بعض الخطابات والآراء في الثورة.

قام بهذا المجهود فريق من الباحثين معد أكاديميًا بحيث يتم تقديم هذا الجزء بشكل علمي منضبط، فلم يكن جائزًا لأي أحد غير متخصص أن يشارك في هذا الجزء الأكاديمي، وبالتالي ساهم في إنجاز هذا المحور مجموعة من الزملاء الباحثين والمعידين والمدرسين المساعدين في الكلية. ومن المقرر أن يُنشر قريبًا في شكل إصدار تابع لمركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بعد تعطل نشره لأمر إجرائية.

وهذا أمر مهم لأن هذه الفترة كانت مهمة جدًا وسيحتاج إليها وبالتأكيد سيرجع باحثون كثر إلى هذا العمل التوثيقي عندما يقومون برصد وتحليل فترة الثورة بالأخص في أيامها الأولى.

على المحور الأول الخاص برصد الشهادات الحية استخدمنا أسلوب المقابلة: كان هناك فريق مكون من ٢٠: ٣٠ شخصًا يقومون بذلك حيث يقوم الشخص بمقابلة مع أحد الأفراد المشاركين في الثورة ليوثق ثم يكلف شخص آخر بإجراء مقابلة مماثلة مع آخر وهكذا، لأنها لم تكن تحتاج لشخص يمتلك حرفة عالية. نحن حددنا العناصر المهمة فقط؛ حيث كنا نحتاج أن نفهم من خلالها الإطار العام الخاص بالثورة: لماذا ثار المصريون؟ لماذا اندلعت هذه الثورة؟ كيف تمت إدارة هذه الأيام في ميدان التحرير والتي مثلت بشهادة الناس خبرة ثرية وخبرة جديدة؟ فركزنا على بعض الأسئلة المهمة ليلتزم بها من يُجري المقابلة مع أي شخص شارك في الثورة، فأول شيء: اهتممنا بأن نسأل: لماذا شاركت في الثورة؟ لأن الناس كانت

دوافعها مختلفة في المشاركة في الثورة؛ فبعض الناس كانوا نشطاء سياسيين يناضلون من أجل حقوق سياسية ما، كما كان قطاع كبير ينادي بمطالب اقتصادية، وهكذا... كما تناولت أسئلة المقابلات ما يخص الجزء الخاص بالمواجهات مع الأمن: كيف تصرف الناس في مواجهتها مع الأمن؟ والناس تحكي خبراتها في هذا الإطار، واهتممنا كذلك بمعرفة موضوع الإمداد والتموين: كيف كان يعيش الناس خلال الثمانية عشر يوماً في الميدان؟ كيف يأكلون ويشربون؟ حيث كان من العجيب أن يستوعب مكان مثل ميدان التحرير كل هذا الكم الهائل من البشر شبه مقيمين فيه طيلة هذه الأيام، فقد كانت الناس تمكث منذ الصباح وحتى المساء: كيف كان يعيش الناس فيه؟ وكيف كانوا يتعاملون؟

اهتممنا أيضاً في المقابلات برصد الشيء الذي كان طاغياً جداً على الشخص الذي تُؤدّى معه المقابلة وهي المشاعر الطاغية على الأشخاص؛ حيث كانت شيئاً أساسياً، المشاعر التي كانت تحيط بكل الناس في الميدان: الخوف المشترك الذي عايشه الناس معاً، القلق، الأمل، مواجهة الإحباطات والتعبئة المعنوية السلبية التي كانت تحدث أحياناً خاصة بعد خطابات الرئيس المخلوع والتي كان لها تأثير انقسامي في البلد مما كان يدفع الأهالي في البيوت لدعوة من في الميدان للعودة. إذن كل ما يتعلق بالجانب النفسي والمشاعر التي كانت تحيط بهذه التجربة كان يفرض نفسه بشدة على المقابلات، فقد كانت خبرة تحيطها المشاعر، مشاعر جميعها كانت تعكس روح الانتماء والحب الشديد لهذا البلد والخوف عليه. وهي ذاتها الروح التي افتقدها الناس جداً بعد مضي الثمانية عشر يوماً وحاولوا الثبات عليها عبر فيض المبادرات؛ فظهرت مبادرات كثيرة لدرجة ظهور مبادرة سُميت «نسّق» لتنسيق المبادرات التي تشبه بعضها البعض من كثرة عدد المبادرات ومن كثرة شعور الناس بالخوف على البلد سعياً للحفاظ عليها.

اهتممنا أيضًا بمعرفة الجزء الخاص بالاتصالات، لأن ذلك كان شيئًا غريبًا جدًا، حيث انقطعت الاتصالات (هاتف وإنترنت) في بداية الثورة، فكان من الأسئلة المهمة: ما وسائل الاتصال التي استعملها الثوار؟ وكيف كان يتم التواصل وتحديد مواعيد النزول للميدان بهذه الكثافة من الناس؟ كذلك تم توثيق الجزء الخاص بإدارة الاختلافات الدينية والفكرية داخل الميدان، فما هي القيم التي كانت حاکمة في هذا الإطار والتي كانت تحفظ للناس وحدتهم داخل الميدان في نموذج رائع المثال للوحدة الوطنية والتكافل والأمان. اهتممنا أيضًا بالسؤال عن فكرة التعاون والثقة المتبادلة بين الجيش والشعب والثوار في ذلك الوقت.

كنا نعلم أن ما نجمعه من توثيق لأحداث الثورة عبارة عن مادة خام ولم يكن تركيزنا وقتها على كيفية التحليل أو التصنيف العلمي للمادة المجمعة، لكننا وجدنا أن جمع هذه المادة الخام هو شيء أساسي لابد أن يتم وفي مرحلة مبكرة قبل أن يفتر الموضوع وقبل أن ينشغل الناس؛ فهذا مهم جدًا في كتابة تاريخنا والتوثيق لهذه اللحظة الفارقة في تاريخ مصر. والذي حتمًا سنكون في حاجة للعودة له في كتابة بحوثنا بشكل تحليلي بعد ذلك.

حاولنا كذلك أن نُقَرِّب بين المجموعات التي تقوم بتوثيق الثورة ونسق بينها ليتحول الأمر لمشروع توثيق كبير، وتعاملنا مع أحد الأشخاص الذي أسس موقعًا إلكترونيًا على الإنترنت أسماه «ثورة شعب» وكان بدأ يعرض ما تم في مشروع توثيق الثورة بمكتبة الإسكندرية ومشروعات توثيقية أخرى.

قد تكون تجربة «وثق» -وبالتحديد جزء توثيق الشهادات الحية- لم تنتشر بشكل كبير لكنها عكست الروح التي كانت تدفعنا لتوثيق لحظة تاريخية فارقة من عمر الوطن تجلّي فيها الانتماء بأعلى قدر يُتَخَيَّل، وكانت أحد المبادرات التوثيقية التي مثلت مستوى آخر من تفعيل هذا الانتماء لمصر.

ثم بعد انتهاء الثمانية عشر يومًا أصبح لدينا جميعًا شعور بأن هذا البلد عاد ملكًا لأبنائه ولا بد أن أفعل كل شيء حتى لا تفشل هذه الثورة وحتى ينهض البلد.

سأختم بأن الروح التي خرجنا بها من الثمانية عشر يومًا الخاصة بالثورة وفكرة أن بلدي لن يؤتَى من قِلي فأنا سأفعل كل ما أستطيعه: سأنظف منطقتي، سأشارك في أكبر عدد من المبادرات أقدر عليه، ... روح الانتماء الجارفة هذه كم نحتاج لعودتها بشدة الآن! حيث بدأت تسود بشكل كبير روح الانتقاد لمجرد الانتقاد، وكنت أتحدث مع زملائي وبالتحديد من شباب الفيس بوك (Facebook) حول كيف تُنتقد أي فكرة أو خطوة من أي نوع تواجه بانتقادات كثيرة، وكان لي تفسير لهذا الأمر بأنه نوع من إرضاء النفس لدى مَنْ لا يقومون بفعل شيء؛ فالشخص غير الفعال كلما زاد انتقاده لغيره زاد شعوره بالرضا الزائف عن نفسه وأنه يقوم بعمل مهم بينما هو في الواقع لا يفعل شيئًا إيجابيًا على الإطلاق. ونحن الآن نستقبل أيام مهمة جدًا ونحن نقرب من شهر نوفمبر؛ مرحلة الانتخابات البرلمانية وبدء تسليم السلطة لمؤسسات منتخبة - بغض النظر عن اتفاقنا أو اختلافنا على توقيتها مناسب أو غير مناسب - فهي مرحلة مهمة جدًا تتطلب العمل من كل الناس وأن نفكر جميعًا في مبادرات تؤدي إلى التجميع لا الفرقة، وأن نبعد عن الانتقاد ونتجه إلى العمل، فنحن نحتاج أن تترجم روح الانتماء في شكل أعمال وليس في شكل نقد دائم وهذا كل ما أردت قوله، شكرًا.

مناقشات الحضور



د. زهير:

أ. نسيبة عرضت فكرة جيدة جداً وممتازة وهي فكرة «الانتماء» وإذا تتذكرين حضرتك دورة تفعيل القيم التي عقدها مركز الحضارة ومركز الدراسات الحضارية في فبراير ٢٠١٠* خلال هذه الدورة (والتي حضرها كاملة والحمد لله) أتذكر أفكار كل من الدكتور سيف الدين عبد الفتاح والدكتور عبد الرحمن النقيب حول تفعيل القيم والانتماء، وهذه كانت قبل الثورة، مما يعني أن الإحساس بالانتماء لهذا البلد كان ظاهرًا قبل ثورة يناير، لكنه وفق اعتقادي كان أكثر تواجدًا في الوسط العلمي وبين المعلمين وكذلك أكثر تواجدًا بين الريفيين. فالانتماء في الريف أوضح ما يكون، وهو ما لاحظناه من خلال ما تم استعراضه في نموذج اللجان الشعبية في نموذج قرية صفط اللبن؛ ففي الريف يشعر الناس بأنهم أسرة واحدة ويستطيعون تجميع أنفسهم تجاه هدف ما أكثر من المناطق الأخرى، ففي حالة الفراغ الأمني أثناء الثورة كانت القرى أكثر تأمینًا، فكانت نسبة التهديدات والسرقات في الريف أقل كثيرًا عن مثيلتها في المدن، وكنت أرى ذلك بنفسني في قرية تبعد عن طنطا بحوالي ١٦ كيلو فكانوا عندما يظهر البلطجية ويقومون بإطلاق النار كان أهالي البلدة جميعًا يتصدون لهم. ومن ثم هذا جانب من الانتماء يمكن تفعيله من خلال مبادرات وسبل عدة منها اللجان الشعبية كما ذكر في هذا اللقاء، كذلك الانتماء يمكن تفعيله من خلال مؤسسات المجتمع كلها وليس من خلال مؤسسة واحدة، كما يمكن

* الدورة المشار إليها في المداخلة نشرت أعمالها في كتاب: د.نادية مصطفى، د. سيف الدين عبد الفتاح، مدحت ماهر، ماجدة إبراهيم، سمية عبد المحسن (محررون)، القيم في الظاهرة الاجتماعية، مركز الحضارة للدراسات السياسية، دار البشير للثقافة والعلوم، القاهرة، ٢٠١٢. (تحت الطبع).

تفعيله من خلال جهودنا الذاتية كأفراد: فأنا من خلال دوري كأستاذ في الجامعة - على سبيل المثال - يمكن أن أتحدث مع طلابي عن الانتماء وعن أهمية الدور المجتمعي للجان الشعبية ودورها في التنمية وفي تعزيز الانتماء، وكل واحد في بلده يستطيع أن ينقل الفكرة، ذات الأمر بالنسبة للمعلم في المدرسة وكل شخص في وظيفته، وحتى لو بالكلام ستتشر الفكرة ويتعزز الانتماء وتتم تنمية بلادنا بالتوعية المجتمعية، شكرًا جزيلاً.

أ. هبة السيد:

بعد الشكر الجزيل لكم على هذه المداخلات القيمة جداً والتي تعلمت منها حقيقةً على المستوى الشخصي، أرى أنه يمكننا ترجمة الفكرة أو الفلسفة الخاصة باستمرار الشريحة أو القطاع الوسط بين المجتمع والدولة وهي اللجان الشعبية في صورة مؤسسات مجتمع مدني ولكن بأوصاف شعبية، فأنا أعتقد أن الصيغة المؤسسية التي تصلح لها للاستمرار في المستقبل بأن تكون مؤسسات مجتمع مدني ولكن بأوصاف شعبية وغير مؤدلجة وقابلة لاستيعاب أي مواطن مصري بغض النظر عن مرجعيته الفكرية أو الدينية. فأنا أرى أننا نفتقد جداً لهذا الأمر. وأظن أنه من المهم دعمها من خلال أوقاف شعبية.

أشارت أ. نسبية لفكرة النقد لمجرد النقد، وأنا أعتقد من بعض مشاهداتي على مواقع التواصل الاجتماعي (Facebook) و (twitter) فما يحدث عبارة عن حشد بشكلٍ ما في اتجاه معين وليس من الضروري أن تكون له أسباب حقيقية غير فكرة النقد لمجرد النقد وعدم الرضا عن أي شيء.

في الحقيقة الشيء المحدد الذي أريد أن أؤكد عليه في موضوع النقد لمجرد النقد هو ارتباطه بفكرة الصوت العالي المعارض الذي كثيراً ما يأخذ طابعاً ليبرالياً أو حقوقياً يقوم على تصور أن الدولة أو السلطة الحاكمة خصم سياسي طوال الوقت

لا يعطي إلا تحت الضغط وتحت الصراع والإجبار وأنه من غير المقبول مدح أي شيء إيجابي تقوم به السلطة؛ فمدحه -من وجهة نظر أصحاب هذا المفهوم للمعارضة السياسية- هو محابة بلا جدال. وبالتالي، فما أراه أن هذا الشكل من المعارضة طوال الوقت يمارس دور العصا في يد الغرب أو الخارج ضد السلطة الداخلية، وبعض منهم قد يعي ذلك ويستغله وبعضهم من الوطنيين لا يعي ذلك أو لا يقصده. وبالتالي، أرى أن يتم التصدي لهذا المفهوم المغلوط عن دور المعارضة السياسية بتطوير «فقه المعارضة السياسية» بصيغة وطنية يتم الحشد إليها من قبل جهات معينة تُعنى بأمر غرز الانتماء ونشر الثقافة السياسية القويمة والتثقيف السياسي؛ بحيث تتجه المعارضة السياسية إلى القيام بدورها الوطني -لا سيما في هذه المرحلة الخطيرة من عمر الوطن- بأن تضطلع بدور التقويم السياسي للسلطة وألا تكون معارضة طوال الوقت (المعارضة لمجرد المعارضة أو النقد لمجرد النقد). شكرًا.

هناك جزئية أخرى إذا تفضلتم، فيما يتعلق بما ذكرته أ. ماجدة عن تشغيل المنظور الحضاري أو تفعيل أفكاره وقيمه على أرض الواقع العملي، واعتبرته أ. نسبية «صدقة العلم»، فأنا أطلق عليه تفعيل الإنسان وليس تفعيل الأفكار؛ فنحن لدينا ملايين البشر في تخصصات مختلفة ولها أدوار مختلفة هذه الخبرات للأسف الشديد تلعب دور المتلقي أكثر من دور الفاعل سواء كأساتذة جامعة أو كباحثين أو خريجين من الكليات أو متعلمين في الخارج كل هؤلاء يتلقون أكثر مما يعطون للمجتمع، ووفق رأيي أنه من حسن حظ قرية صفط اللبن، التي نفتخر بها كمصريين، أن بها أناسًا مثل أ. مدحت ومثل أ. ماجدة وزملائهما في اللجان الشعبية؛ فهم نموذج لمثقفين لديهم درجة من الوعي وأقدم كل منهم على تفعيل نفسه وهذا التفعيل انعكس على المجتمع الذي يعيشون فيه. شكرًا جزيلاً.

المدخلة الثالثة :

لدي سؤال وتعليق: لقد قرأت مقالة تتحدث عن تبعات الثورات العربية على فكرة الوحدة العربية، يرى صاحب المقال أن الثورات العربية كان بها تناقض بقدر ما مع الوحدة العربية من ناحيتين: الخطاب المزيف لبعض القادة العرب (مثل بشار الأسد والقذافي) الذين يدعون تأييدهم لفكرة القومية العربية والقضية العربية الأساسية وهي القضية الفلسطينية من ناحية، والشعوب العربية التي أكدت على ضرورة إيقاف ذلك الخطاب المزيف ووجدت أن الأولوية للإصلاح من الداخل من جهة أخرى؛ فلا يجوز الحديث عن فلسطين ونحن لدينا مشاكل في الداخل، فالشعوب العربية وضعت أولوياتها في إصلاح الداخل القطري الخاص بكل دولة أولاً.

بينما لم تضع الثورات العربية (جميعها بلا استثناء وفق رأي الكاتب) على أجندتها مسألة القومية العربية أو الوحدة العربية، فكل ما كانت تنادي به الثورات هو الإصلاح السياسي والاقتصادي في داخل القطر نفسه، لكن لم يضعوا ضمن أجندتهم مسألة حدوث وحدة أو حل القضية الفلسطينية أو أن يكون هناك اهتمام بقضية الانقسام في السودان.

فكاتب المقال -وأنا متفقة معه إلى حد ما- قال: إن الثورات العربية وضّحت أو كشفت أن الجيل الجديد من الشباب العرب يفتقد الأمل أو التعبير عن الرغبة في الوحدة العربية على عكس ما كان في شباب جيل عبد الناصر على سبيل المثال. وأنا إلى الآن لم أر شيئاً كذلك، فكنت أتساءل: هل أنتم من متابعتكم للمبادرات الشبابية وجدتم نوعاً من التواصل حتى ولو التواصل المبدئي كمجرد خطوة أولى للتنسيق بين ثورات الربيع العربي، بحيث يمكن أن يتطور فيما بعد إلى شكل من التقارب وربما التوجه نحو الوحدة العربية في المستقبل؟

أ. نسبية أشرف:

أنا متفقة مع أ. هبة السيد في كل ما ذكرته، فمثلما ذكرت: نريد أن نوضح فحسب أن المعارضة ليست هدفاً في حد ذاتها، ولا أقول إن كل من ينتقد لمجرد النقد نيته سليمة بالمناسبة، فهناك أناس لهم أهداف وهناك أناس مدفوعة وللأسف هناك أناس آخرون ينساقون وراء ذلك وهذا هو الأخطر. فأصبحت المعارضة لمجرد المعارضة وكأنها بطولة. ولم تعد معارضة فحسب وإنما أصبحت نقداً غير بناء؛ نقد لمجرد النقد، فأنا فقط كنت أشير إلى أنني حزينة لأن هذه الوجهة بدأ يتبناها الكثير من الناس أو بعض الناس ممن لهم حضور على مواقع التواصل الاجتماعي (مثل Facebook & twitter) وهكذا تتم بدون وعي وهذا ما يحزنني أكثر، فمن له أجندة واضحة وهدف معين فهذا أمر معروف، لكن الخطير شيان:

الشيء الأول: إن فئة معينة تفتح لهم منابر إعلامية كثيرة وتتصدر وتحدث باسم الرأي العام وكأن ذلك هو رأي الناس ويعطي كل منهم لنفسه الحق في ذلك هذا هو الخطير وشيء ينبغي الالتفات إليه.

الشيء الثاني: هو ما يتعلق بالأناس الكثيرين الذين يتأثرون بذلك، وللأسف قد وجدت أن هذه اللهجة منتشرة بشكل كبير خاصة على (Facebook)، حيث تنتشر المعارضة بأسلوب غير لائق، وأنا لا أدعو أبداً للعودة لما قبل الثورة، ولكن أدعو للوعي لما وراء هذه المعارضة، فهل هناك فكرة بديلة مطروحة؟ هل هناك شيء بناء؟ أم أننا نسخر ونهدم لمجرد الهدم، فالأولى من ذلك أن ننشغل بالعمل، فغالبًا تجد أن من يعمل كثيرًا لا يتحدث كثيرًا فهو يعمل فينشغل بالعمل وهذه نقطة مهمة.

أعتقد أن نتيجة الاستفتاء على التعديلات الدستورية كانت تجربة مفاجئة لنا،

فإذا أُلقيت نظرة على الإعلام وعلى (Facebook) كنت تتوقع أن ٩٥٪ سيصوتون بـ (لا) لكننا فوجئنا بالنتيجة المخالفة لذلك، فأحياناً تكون هذه الاتجاهات غير معبرة ومُضللة جداً وأحياناً نحن نعتقد أن هؤلاء يعبرون عن الرأي العام، لكننا نفاجأ أن مصر ليست المجموعة المحدودة التي تدخل على (Facebook) أو التي تظهر في الإعلام، مع احترامنا للجميع بالطبع.

نقطة أخيرة: أعتقد أن الثورات لا تركز على فكرة القومية أو أنها نَحَتْ تماماً فكرة العروبة أو التواصل نحو الوحدة العربية، فهذا شأن آخر؛ فواجب الوقت أن أصلح الفساد المستشري داخلياً بالثورة، ثم بعد الثورة مباشرة خلال ما يسمى بالمرحلة الانتقالية فهي مرحلة حرجية وخطيرة من الصعب خلالها التركيز في قضايا خارجية في حين يكون أمامنا أحد أمرين: إما بناء البلد، أو ضياع كل شيء. فأنا لا أعتقد أن الحس بالانتماء للعرب والعروبة قد مات أو غير موجود عند جيل الشباب؛ لكن أعتقد أنه نوع من الانشغال بالأوضاع الداخلية التي تتردى والتهديدات والتحديات الحقيقية التي نواجهها داخلياً بعد الثورة، فنحن نريد أن نبني البلد لكن لا أعتقد أن هذا يعني تلاشي الإحساس لدى الناس بالانتماء لدوائر أوسع موجودة في وجداننا جميعاً، والكثير كتب عن ذلك فهي ليست متعارضة وإنما هي دوائر متحاضنة، فلا يعني انتمائي الشديد لبلدي أن يكون ذلك على حساب انتمائي للعروبة أو الإسلام، فأنا أرى أنه نوع من ترتيب الأولويات وواجبات الوقت.

هناك بعض المبادرات التضامنية مع الثورات العربية -شاركتُ في إحداها- يحرك هذه المبادرات الانتماء العربي والثقافة العربية المشتركة إلى جانب الانتماء الإنساني وأنهم يتعرضون لمجازر. فعلى سبيل المثال، هناك مبادرة جيدة جداً اسمها «مصريون وندعم الثورة الليبية» علمت أن هذه المبادرة جمعت حوالي ١٠٥ مليون

جنيه في شكل مواد غذائية ومساعدات، وتعاونت المبادرة مع اتحاد الأطباء العرب وأرسلتها للأخوة الليبيين، وكان هناك تبرع بالدم وكان هناك أشياء عينية ملموسة منذ بداية الأزمة الليبية.

أ. محمد كمال:

أريد أن أعلق على نقطة التناقض بين الثورات والوحدة أو القومية العربية: الثورة بالأساس شأن داخلي؛ عبر التاريخ كانت الثورات تقوم منذ الثورة الفرنسية وقبلها البريطانية وتلتها الأمريكية وكان الشأن الداخلي هو المسيطر على التصرفات والأفعال والقدرات التي يتخذها الثوار؛ ففرنسا لم تنطلق خارج حدودها إلا بعد أن استتبت الجمهورية الفرنسية واستقرت داخلياً، وأمريكا ظلت منكفئة على ذاتها حتى الحرب العالمية الأولى ولفترة بعدها، وهناك أمثلة أخرى: فالثورات في إيطاليا لم ينظر لها في الخارج إلا بعد أن تم توحيد إيطاليا.

ذكرت أ. نسيبة أشرف وجود مبادرات لدعم الثورات العربية المجاورة، وهناك نقطة مهمة أود أن ألفت الانتباه إليها: أن الوحدة التي دعا إليها القوميون العرب وحاولوا أن يُحدثوها فيما بعد عبر القيادات والأنظمة والحكومات وفشلت فشلاً ذريعاً. الثورات العربية ربما (وهذا ليس أمل ولكن تصور) قد تُوحد العرب ليس في كيان كبير أو ما شابه ذلك، ولكن تأثير الوجدان المشترك هو الذي دفع بهذه السلسلة من الثورات وليس أثر «نظرية الدومينو» التي تفترض أن الدول المتشابهة المتجاورة التي تتعرض لأفعال ومجموعة من الأحداث المتتالية ينتقل أثرها ميكانيكياً إلى الدول الأخرى ولكن هذا أثر طبيعي وعضوي يفوق هذه النظرية. بالإضافة إلى ما ذكرته أ. نسيبة عن موضوع دعم الثورة الليبية، هناك أيضاً رصد مبادرات حاولت أن تدعم الثورة السورية ودربت كثيرين وربما نال بعض المشاركين في هذه المبادرة بعض الملاحقات من المخابرات السورية، في اليمن هناك

زملاء يمنيون تلقوا الدعم في شكل استشارات وتنسيق ما، وقد حدث هذا ولا يُعلن عنه بالطبع حتى يتم. الإنسان هو ابن خبرته ومعارفه فربما كاتب المقال لم يطلع على هذه المبادرات.

على العموم هذا أمر خارج سياق الموضوع الأساسي للقاء اليوم، وبالتالي لا يسعنا في نهاية اللقاء إلا أن نشكركم على حضوركم وإن شاء الله نلتقاكم في لقاءات أخرى لملتقى الحضارة.
